

المنطق التقليدي فحص ابستمي في وظائف التصور

كـه أ. أحمد بن بوحه

جامعة الجيلالي اليابس(سيدي بلعباس-

الجزائر)

ملخص البحث:

يمثل موضوع " التصور " مادة بحث ذات أهمية أكسيومية في مجال المنطق والفلسفة والخطابة، إلا أنه في بحثنا هذا يأخذ مركزا حيويا وخصبا، حيث نحاول من خلاله استقراء الوظائف المنطقية المختلفة التي يشغلها في بنى القضية والحكم والاستدلال والخطابة واللغة، وفي هذه الزاوية أفرز موضوع التصور تساؤلات منطقية وفلسفية لا تقل أهمية، تدور حول بنيته العضوية ووظائفه سواء في جهة اللغة أو المنطق وحتى الفلسفة. لقد شكّل التصور جدلا بين نظرية المثل والنظرية الحسية، وبسط أفقا ونقاشا منطقيا حول النظرة المفهومية والنظرة الماصدقية، ليغوص في العمق حول التجاذبات الإسمية ونظرية المعاني، ثم تحوّل إلى موضوع جدل داخل القضية الحملية: هل هو الحد أو هو الحكم؟ وبذلك شق جدل التصور المنطق بين طريقتين، بين رؤية تؤسس لنظرية الحد واللغة ورأي آخر يؤسس لنظرية الحمل .

الكلمات المفتاحية في البحث:

la logique traditionnelle, théorie de connaissance, la proposition, les concepts, Terme, l'attribution, le jugement, La possibilité logique, La possibilité de l'existence, théorie des idées, les catégories, les universaux, la compréhension, l'extension, la négation, l'affirmation.

مقدمة:

من أوليات مواد المنطق الكلاسيكي أو التقليدي و الشائع بالمنطق الصوري هي مباحث الحد والحكم والاستدلال ، فهي بمثابة الانطلاقات أو الأوليات لكل دراسة تؤسس لشروط البرهان والخطاب والمحااجة المبنية على روابط عقلية متناسقة، واضحة وخالية من كل أشكال التناقض والغلط وكذلك مواطن المغالطة، إذ يمثل الحدّ = Terme وحدة محورية مشتركة في تشكيل تركيبية وبنية هذه المباحث كلها، ذلك إذا اعتبرنا أن التشريح المنطقي

لهذه المباحث جميعا يفضي بالنهاية وبالضرورة إلى مادة " الحد " والتي يترتب عليها البحث في الألفاظ وصلتها بالمعاني وهو ما يقود في النهاية إلى مبحث جوهرى ألا وهو التصور، فما هو التصور، إذن؟

التصور " هو حصول صورة الشيء في العقل" ⁽¹⁾ و" التصورات Concepts هي المعاني العامة المجردة، فإذا نظرت إلى المعنى العام من جهة شموله أي من جهة ما يصدق عليه دلّ التصور على مجموع أفراد الجنس (Genre)، وإذا نظرت إليه من جهة تَضْمُنُه ، دلّ على التصور الذهني (Conception) ، ومثال ذلك أن إدراك معنى "الإنسان" من حيث هو جنس يدلّ على مجموع غير مُعَيَّنٍ من الأفراد المندرجين فيه، ولكنه من حيث هو تصور ذهني يدل على مجموع الصفات المشتركة بين جميع الناس... التصور يدل كذلك على فِعْل العقل المضاد للتخيل" ⁽²⁾

كما ورد التصور عند فرانسوا شينيك بمعنى: " Le concept ou terme mental est la représentation intellectuelle d'un certain objet" ⁽³⁾ أي أن التصور هو التمثيل الذهني لشيء ما، ثم يضيف شينيك على أن الفكر الإنساني يدرك الأشياء والمعاني والعلاقات، وثمرة هذا الإدراك هو التصور، وهذا الأخير ينقسم إلى طرفين هُما: تصور ذاتي: وهو فِعْلُ الذهن الذي يُدْرِك.

تصور موضوعي: هو ما يُعَبِّرُ عنه التصور ، أي هو نتاج الفعل الذهني، وهذا التصنيف استعمله كانط ومُستعملٌ كذلك في المصطلحات السكولائية، وحسب شينيك أن المنطق لا يهتم إلا بالتصورات الموضوعية التي تحظى بخصائص مشتركة وموحدة عند كل إنسان ذي عقل سليم. ⁽⁴⁾

كما أن للتصور وظائف ودلالات مختلفة وهي:

أ- أن التصور يمثل معلومة ما، أي شيئا نَعْرِفُه أو نتعرف به.

ب- أن الأشياء كمدركات هي متعلقة أو مقبوضة بالتصورات.

ج- أن التصور يتجه دائما إلى موضوع = Objet .

د- أن التصور يؤسس علاقة بين الموضوعات المتعرّف عليها و الذات العارفة.

هـ- بفضل التصور، يمكن للفكر البشري التعبير عن الشيء المدرك، كما يمثل التصور في وجوده تعبيرا مباشرا لما داخل الفكر من معرفة. هذه العلاقة لها أهميتها البالغة في نظرية المعرفة = La théorie de connaissance.

كما يربط علماء المنطق التصورات بالحدود سواء كانت مُركبة أو بسيطة، هذا ما يجعل للتصورات علاقة عضوية بالألفاظ والدلالات وأنواعها، وهو مبحث يندرج روابطه وقوانينه بعلم اللغة والنحو حيناً، وعلوم اللسان والسيميويتيقا حيناً آخر، هذا فضلاً عن ارتباطها بالمنطق والفلسفة، كما أن مادة التصور تمثل مفتاحاً أساسياً لنشأة وتعيد المنطق الصوري الأرسطي والمعروف بالمنطق التقليدي، ذلك أن أرسطو " هو في الواقع أول من تنبّه إلى أن للكلام صوراً وأشكالاً خاصة وتوسّع في البحوث المنطقية"⁽⁵⁾.

نضيف أيضاً أن أرسطو-في تحليلاته الأولى- "اعتبر الحدّ هو نتاج لتفكيك الحكم، وهو

عنده أيضاً هو ما يحدّ=qui limite أو ما يُعيّن=qui détermine القضية داخل

القياس، فالحد يُبين لنا- إذن - دخول التصور في ثنايا الحكم أو الاستدلال."⁽⁶⁾

هذه الأهمية كانت السبب في وضع تصنيفات متعددة لعلم المنطق وظهور أنماط أخرى وجديدة له تهتمّ بمواد وموضوعات خارج نطاق التصور، مثل المنطق الرمزي والمنطق الجدلي والمنطق المادي، والشائع أيضاً بالمنطق الاستقرائي.

ومهما كان مجال هذه الأنساق المنطقية، فإنها جميعاً تتقاطع في نقطة أساسية هي مباحث الحدود والتصورات والتي تُبنى عليها مقدمات الاستدلال قصد المرور إلى البرهنة وبيان طرقها المباشرة وغير المباشرة وبيان أشكالها وقوانينها وضروبها.⁽⁷⁾

لكن ثمة نقطة إشكالية جوهرية تطرح نفسها في هذا السياق المنطقي الصرف تدور حول الأهمية والقيمة الوظيفية لمادة التصور يتلخص محتواها في الآتي:

هل يمكن الحديث عن دور هام وأساسي لوجود ووظيفة التصورات ؟ بمعنى آخر هل لمادة التصور وجود وكُمون منطقي خاص ومستقل ؟ أم أن وجودها متعلق بغيرها من الروابط المنطقية والمفاهيم والآليات المنطقية خاصة داخل نسيج الأحكام وفي داخل روابط البرهنة؟ وبمعنى آخر ألا يمكن الحديث عن أزمة معرفية منطقية حول مبحث التصور في داخل أدبيات المنطق التقليدي ؟

هذه التساؤلات ذات الطبع الابستمي تدفع-لا محالة- إلى إعادة النظر في الوظيفة الحقيقية لمادة التصور وبيان التأسيس الأول الذي رسمه فلاسفة وعلماء المنطق الكلاسيكي، من بينهم أرسطو ثم بعد ذلك شُراحه سواء كانوا من الغرب أو من الشرق حول أهمية ودور التصور في التركيبة العامة للمفاهيم والآليات المنطقية المختلفة في داخل أنساق المنطق التقليدي.

من بين الاعتراضات التي قامت على وجود مادة التصور، نجد الرأي الذي طرحه الفرنسي ايدموند غوبلو E. Goblot في مؤلفه: *Traité de logique* إذ يرى أن: "منطق التصور لا وجود له، بل هو يؤول إلى منطق الحكم، إن الحكم بعد رده إلى محمول مُعَبَّر عنه، هو ما يُسَمَّى تصورا، وعموم معنى من المعاني هو إمكان ما لا حصر له من الأحكام محمولها هذا المعنى... فالتصور ليس أمرا واقعا. ولا مجال للتساؤل: هل التصورات أو المعاني موجودة في ذاتها... فهي ليست موجودة بتاتا... بل ليس التصور إلا كُموُنًا و إمكانا غير محدود من الأحكام"⁽⁸⁾، وعليه، إن غوبلو أعطى للتصور وجودا صيغيا يتشكل داخل بنية كَلِيَّة هي الحكم، فلا وجود لمعنى الجزء = أي التصور إلا في داخل إطار عام وكلي = وهو الحكم الذي يتألف من علاقة أو نفي علاقة بين عدة تصورات أو حدود، وهذا مَوْقفٌ يُعطي للتصور طابعا ثانويا، ويعطيه أيضا صفة التبعية في التأسيس لوجوده، ويمنع - بالتالي - من استقلاليتها ككيان مفاهيمي منطقي خاص، هذا إن لم نقل أنه يعطيه صفة شبه عدمية.

إن طرح غوبلو - إذن - يحصر وجود التصور داخل الحَمَل = attribution والحمل لا يكون إلا في داخل الحكم = le jugement، وهو ما كان محل انتقاد من طرف جاك ماريتان J. MARITAIN الذي اعتبر أن ربط وجود التصور بوجود الحكم هو بمثابة تفرغ للذهن من كل أشكال المعرفة أو "أن لا يكون في الذهن شيء البتة"⁽⁹⁾، ثم إن هذا التساؤل حوّل وجود ومشروعية التصور، يقودنا إلى عرض منطق التصور، وهو المنطق الذي لا يهتمه النظر في التكوين السيكولوجي للتصور ولا النظر في قيمته الموضوعية أو الميتافيزيقية، إن الهدف الوحيد لمنطق التصور = *Logique du concept*: "هو البحث في الصحة الخاصة للتصور = la validé intrinsèque du concept، وعليه، لا يمكننا في أي حال من الأحوال استبعاد مشكلة التصور، ما دامت بعض الأنساق المنطقية لا تعترف بوجوده، والتي أسست لنفسها من غير الاعتراف به"⁽¹⁰⁾

إن وجود التصور في المنطق مرتبط بغياب التناقض، الذي هو مقياس وضوحه، إذ أن مبدأ

عدم التناقض أساسي في المنطق، وعليه يجب أن نتذكر مقولة هنري بو انكاري Henri

Poincaré في كتابه " العلم والفرضية " science et méthode " : إن كلمة وجود في

الرياضيات، ليس لها إلا معنى واحدا ، هو الخلو من التناقض"⁽¹¹⁾

(En mathématiques, le mot exister ne peut avoir qu'un sens, Il signifie exempt de contradiction).

ومن هنا، إن التصور المتناقض=Concept contradictoire، هو الذي يحتوي تناقضا داخليا يحرّمه من أي حق في الوجود، وعليه إن الفكرة التي يحملها التصور يجب أن تكون كما قال ديكرت واضحة=Claire و متميزة=Distincte " بهذا الشرط يتأكد وجود التصور، يقول ديكرت: " J'appelle **claire** la connaissance qui est présente et manifeste à un esprit attentif... et distincte celle qui est tellement précise et différente de toutes les autres qu'elle ne comprend en soi que ce qui parait manifestement à celui qui la considère comme il faut." (12)

ثم إن مقياس "وضوح" التصورات و "تميّزها" كان كذلك محل مناقشة من طرف لايبنز Leibniz الذي اختلف مع ديكرت، وأسس لتمايز بين الإمكانية المنطقية La possibilité logique القائمة على مبدأ عدم التناقض وإمكانية الوجود (La possibilité de l'existence) القائم على مبدأ السبب الكافي.*

إن مشكلة التصور لها أهميتها الكبرى في الميتافيزيقا، لكنها برغم ذلك تخرج عن نطاق اهتمام المنطق الذي يكتفي بما يُسمّيه شينيك F.CHENIQUE التصور الإجرائي= Concept opérationnel و الذي يعني به فكرة عامة مقبولة لدى الجميع.

إن الصّورنة الكلاسيكية تُعود إلى فلسفة التصور=Philosophie du concept عند أرسطو، الذي يَعتبر أن "التصور هو الحقيقة الأولى للفكر" (Le concept est la réalité première de la pensée)، فهو المنطلق لأي نشاط ذهني، لكن نظرية التصور عند أرسطو فيها نوع من التردد بين المادية والمثالية، وبين الجدال والميتافيزيقا، وتدور جميعها حول مشكلة الكلي وعلاقته بالجزئي، فما يُلاحظ على أسطو أنه - من جهة - ينقد نظرية المُثل عند أستاذه أفلاطون ويبرهن على ارتباط التصور بالعالم المحسوس، لكنه يعود إلى التسليم بها (أي المُثل) عند تقسيمه للجوهر في مبحث المقولات، ويعترف بوجود جواهر ثواني^(*)، هذه الجواهر الثواني (من نوع وجنس)، هي في حقيقة الأمر تمثل ماهيات=معاني عامة مجردة لكل ما هو موجود مشخص في الواقع فهي بمثابة المُثل، كما أن التصورات تتدرج في فلسفة أرسطو، وتشارك نظرة أفلاطون أيضا، مع تسجيل اختلاف في اتجاه ترتيب هذا التدرج، إذ نجد أفلاطون ينتقل من أعلى إلى أسفل، أي من عالم المُثل حيث يبلغ التصور رفعة وكمالا، ثم بعد ذلك ينزل إلى عالم المحسوس، حيث تشحب معاني التصورات، لكن الأمر عند أرسطو على العكس من ذلك، أي أن التصور ينتقل من أسفل إلى أعلى، أي من العالم المحسوس (وهو الجوهر الفرد حيث يتميز التصور الأرسطي بالوضوح)

ليصعد إلى مستوى المعاني، وهي الجواهر الثواني، أي الانتقال إلى مستوى النوع ثم إلى الجنس حيث مدلول التصور- وهذا حسب أرسطو- يزداد فقرا وشحوبا.

وفي هذا السياق، يذهب فتجنشتاين إلى رأي مدعّم لوجهة نظر أرسطو حيث يرى: " أن العالم يخلو من المفاهيم وليس فيه إلا ماصدقات" ⁽³⁾، لكن أرسطو هنا يقع في خلل عندما يعتبر التصور- كفكرة كلية - موضوعا للتعريف العلمي، إذ "لا علم عنده إلا بالكليات" *Il n'y a de science que de l'universel* ⁽⁴⁾، والكليات قد تدل على المثل، وبذلك نسجل عودة أرسطو لأراء أفلاطون، وهنا نلاحظ التعارض بين أهمية التصور "الجواهر الأول" = الفرد والمشخص وهو محور فلسفة أرسطو العلمية والمنطقية وبين التصور "الجواهر الثواني" = المعاني الكلية، إذ أن التصور الحق عند أرسطو هو الجوهر الفرد فقط وهو موضوع العلم والحكمة والفلسفة الأولى.

تعرض فلسفة التصور كمعنى كلي عند أفلاطون، لانتقاد من طرف النظريات الاسمية= *Théories nominalistes*، والتي كانت بذورها ما قبل سقراط، كانت عند الرواقيين والأبيقوريين، ثم تطورت في القرون الوسطى عند رسولان Roscelin، ثم ازداد تطورها عند العديد من فلاسفة العصر الحديث مثل باركلي وهيوم وكندياك و ج. س. مل وعند وليام أوف أوكام مبتدع هذا المذهب، إذ تُنكر هذ الفلسفة وجود تصورات كلية في الفكر الإنساني، أي أنها لا تُؤمن بوجود التصورات الكلية في الذهن تنطبق على موجودات مفردة كثيرة، فهم يُقبلون بوجود أسماء أو كلمات كلية، لكنها سوى تصورات مفردة= *concepts singuliers*، أو حتى صور شخصية= *images individuelles*، فهم يعتقدون أن الكلي لا يتجاوب لا مع طبيعة الأشياء ولا مع الفكر الإنساني، أما التصوريون *Conceptualistes*، وعلى رأسهم أبيالار Abélard يقولون: " أن الأسماء الكلية، وإن لم يكن لها وجود خارجي، إلا أن لها وجود في العقل، وإلا كيف يُمكن تفسير وجود هذه الألفاظ العامة في اللغة؟ هل كلامنا مجرد ألفاظ جوفاء لا معنى لها؟ ⁽¹³⁾.

يسجل وجود و مبحث التصور حضورا قويا في الفكر المنطقي العربي والإسلامي أيضا، إذ يذكر نيقولا ريشر NICOLAS RESCHER في أحد مباحث مؤلفه "تطور المنطق العربي" والذي وضعه تحت عنوان "التقسيم الثنائي للمواد المنطقية"، ⁽¹⁴⁾ يذكر فيه ريشر أن المنطقة العرب قسّموا مادة موضوع المنطق والعلم عموما إلى نوعين هما: التصور والتصديق. هذا التقسيم- يضيف ريشر- انتقل من خلال ابن رشد إلى الفلاسفة اللاتين، يقول توما الأكويني: " أن العملية العقلية الأولى عند العرب هي التصور بينما العملية الثانية هي التصديق

" و يقول ألبير الكبير: " إن ابن رشد في شرحه على كتاب النفس يبحث في العملية العقلية التي هي التصديق، والعملية العقلية التي هي التصور"⁽¹⁵⁾، كما أن هذا التقسيم الثنائي للمواد المنطقية كان المنطلق الأساسي للكتب المنطقية عند العرب، ذكره الغزالي في "مقاصد الفلاسفة" وذكره أيضا في "معيار العلم" وذكره ابن سينا في "الشفاء" وذكره الملوك⁽⁵⁾ في شرحه على السلم والصبان⁽⁶⁾ في حاشيته على شرح الملوي لمن السلم.

يُدرِك الناظر في الكتب المنطقية عند العرب، مدى اهتمامهم بمبحث التصورات وعلاقتها بالألفاظ والمعاني وأنواع الدلالة وتصنيف الحدود إلى مفردة ومركبة وحدود خاصة وكلية، ولم يشذ عن ذلك سوى أبو البركات البغدادي، فقد تنبه أبو البركات في كتابه "المعتبر" إلى أن هذه الأبحاث غريبة عن منطق أرسطو، فأنكر أن يكون موضوع المنطق الألفاظ من حيث تدل على المعاني لأن هذا من علم اللغات⁽¹⁶⁾، إضافة إلى اعتبار ملفت للنظر هو أن البغدادي في كتابه "المعتبر" يقرر بأن دخول الألفاظ في أجزاء المنطق هو دخول عرضي⁽¹⁷⁾، لكن نيقولا ريشر ينفى أن يكون البغدادي قد أهمل الألفاظ بشكل كلي، فيرى: "أن البغدادي خصّ الفصل الثاني من المقالة الأولى من كتابه "المعتبر" بعنوان هو: في نسبة الألفاظ إلى معانيها ومفهوماتها واختلاف أوضاعها، وتحدث في هذا الفصل بطريقة لا تختلف عن المنطقة الآخرين"⁽¹⁸⁾.

إشكالية النفي أو السلب في التصور:

يوجد إشكال آخر مرتبط بوظائف التصور يجمع بين الجانب المنطقي والجانب السيكلوجي ويحتوي مسألة النفي والإثبات: "فالتصور الثابت هو الذي يتضمن اسمه وجود صفة أو صفات الشيء، أما المنفي فهو الذي يخلو أو ينعدم منها مثل غير سعيد وغير عادل والاسم الثابت في صورة جبرية هو (أ)، والمنفي هو (لا أ)"⁽¹⁹⁾.

لقد رفض بعض المناطقة تأسيس التصور على النفي والإثبات على أساس سيكلوجي، لأن هذا التأسيس يدخل في سياق الأحكام لا التصورات. فنفي الحد هو حكم، كما أن نفي الشيء لا يعني غيابه بل هو يتضمن حضوره، فمثلا "اللابياض" لا يجعلنا بتاتا نفكر بدون البياض، وهو المعروف في لوائح مبحث "المقولات العرضية عند أرسطو" باسم الإضافة أو المعروف في سيمياء اللغة بدلالة التضامن.

كما لا يجب فهم أن نفي التصور يعني حضور ضد التصور فقط، فمثلا إذا قلت "لا أبيض"، فالقول أو الحد "غَيْرُ الأبيض" معناه مفتوح الوجود والتصور، قد يكون تصور حيوان

أو نبات أو سمك، وهي ليست نفياً للأبيض في حقيقة الأمر، إذ أن نفي الأبيض ينحصر- على حسب اعتقاد بعض المناطق- في باقي الألوان باستثناء الأبيض.

كما يُسجّل على اللغة العربية في موضوع التصورات المنفية، غياب الأسماء المعدولة Noms négatifs، وهي كل لفظ دل على خلو مُسمّاه من صفة معينة ويكون مسبوقة عادة بأداة نفي مثل "لا" و"غير" (7*)، وهي أدوات تبين أن اللغات الهندوأوروبية هي لغات السوابق = Les préfixes واللواحق = Les suffixes، وهذه الأسماء المعدولة في رأي سامي النشار دخلت إلى العالم الإسلامي من تعبيرات يونانية كاللانهائي واللامحدود واللامتساوي (20).

كما يرى غوبلو Goblou أن التصور المنفي أو السالب هو محمولٌ موجبٌ في حكمٍ سالب، فكل قضية موجبة محمولها تصور منفي هي في الحقيقة تُعبّر عن حكم سالب محموله موجب، ويعطي غوبلو المثال الآتي: "L'âme est immortelle" أي النفس خالدة وهو يعني: " النفس ليست فانية"... ولكي غوبلو يحلّ المسألة حلاً معقولاً، لا يجعل للتصور السالب قيمته، قرّر أن التصورات السالبة هي تصورات عدمية (21) Noms privés، وهي كل لفظ دل على "خلو مُسمّاه" من صفة من شأنها أن توجد فيه بالأصل مثل: أعى، أبكم، مجنون الخ... ويُعرّفها الفارابي بقوله: الاسم غير المحصّل أو العدمي، هو فقْد الشيء عن الموضوع الذي من شأنه أن يوجد فيه (8*)، ثم إن التصورات السالبة (المعدولة) لا تُحمل إلا على موضوعات محددة فلا يقال مثلاً: الحجر غير أخلاقي، لأن أخلاقي تنطبق على موضوعات من نوع بشري. ثم يذهب غوبلو إلى أبعد من ذلك، يذهب إلى أن كل تصور (هو موجب وسالب في نفس الوقت، فكلمة "نثر" مثلاً هي تصور سالب لأنها تنفي كلمة "شعر" ويستشهد بـ جوردان Jourdain حين يقول: "إن كل ما هو ليس شعراً فهو نثر"، ونفسها الفكرة يذهب إليها المنطقي الانجليزي مورجان الذي يرى أن كل تصور يشمل ما هو وما ليس به، فتصور إنسان مثلاً، ينطبق على الإنسان والفرس، ينطبق على الأول بالإيجاب وعلى الثاني بالسلب). (22)

ما علاقة التصور بالألفاظ والمعاني والحدود؟

يعتبر هذا المبحث أحد الإشكاليات المنطقية المرتبطة بالتصور، وقد اعتنى به منطقة كثيرون سواء كانوا عرباً أو أوروبين، لكن تجدر الإشارة إلى أن أرسطو قد اعتنى بهذه المسألة في كتابه "المقولات" والتي خصّها في عرض داخل جزء من أصل الأجزاء الثلاثة لهذا الكتاب، وقسم هذا الجزء إلى خمسة فصول نذكر بعض محتوياتها على الإيجاز حيث قسم الأسماء إلى:

أ- أسماء المشتركة Homonymes لأشياء أو لحدود مختلفة، فليس فيها مشترك إلا اللفظ مثل "العين" التي تطلق على "ينبوع الماء" و "العين الناظرة" و "قرص الشمس"⁽²³⁾

ب- أسماء المتواطئة Synonymes والتي تقال على أشياء مختلفة لكنها واحدة بالجواهر، مثال ذلك تواطؤ القول على الإنسان وعلى الحيوان بأنهما "حيوان".

ج- أسماء المشتقة Paronymes والتي سُميت بمعنى موجود فيها كتسمية "الشجاع" من اشتقاق الشجاعة و"الفصيح" من اسم الفصاحة.

د- الألفاظ المركبة=Termes composés وهي المشكلة من حدّين أو أكثر، مثل القول "حيوان ناطق" والقول كذلك "حيوان ناطق اجتماعي"، ثم الألفاظ المفردة=Termes simples وهي التصورات المؤلفة من لفظ واحد فقط مثل القول "إنسان" و"طائر" الخ.

كما يجب التمييز بين التصورات المركبة والمفردة من جهة (والتي لها علاقة بتراكيب الكلمات من الجهة العضوية لأي لغة) - والمذكورة سابقا - وبين التصورات المفردة = الألفاظ الفردية Termes particuliers والتصورات العامة = الكلية Termes(6) universels (والتي لها علاقة بالمفهوم والماصدق داخل التصور) وهي التي ذكرناها سابقا في تقسيم أرسطو للجواهر ورؤية أفلاطون كذلك لها، فالتصورات الكلية هي الجواهر الثواني(النوع + الجنس) وهي المعاني العامة أو المثل عند أفلاطون، أما التصورات المفردة فهي الأفراد المعينين في عالم الحس=المفرد المشخص، مثل هذا القلم المشار إليه أو زيد أو عمر من النوع "الإنسان".

في الأخير يمكن الإشارة إلى أن مبحث التصور يثير مشكلات منطقية أخرى ومتشعبة نذكر بعضها منها على الإيجاز مثال قضية علاقة التصورات بالمعاني والألفاظ وأنواع الدلالة (وهو مبحث مشار إليه سابقا، له أهميته المنطقية هذا فضلا عن أهميته اللغوية والسيميوتيقية)= (Sémiotique)، كما يرتبط التصور بمبحث الكليات والمقولات على اعتبار أن التصور كحد، يُعبر عن موجودات مختلفة و متفاوتة في مجموع عدد ماصدقاتها أو أفرادها (الكليات الخمس= الجنس والنوع والفصل والعرضية العامة والخاصة)، ومختلف أيضا في كونه "قولا= جوهرًا وقولا= عرضًا"^(9*) و يرتبط أيضا بمبحث التعريفات الذي يتداخل مع الكليات والحدود والأسماء، كما يمكن الإشارة إلى أن التصور كذلك يثير مشكلة العلاقة بين المفهوم والماصدق، إذ يرتبط بمادة منطقية في غاية الأهمية، وهي مادة الاستغراق Distribution أو الشمول والمسماة أيضا بالتوزيع، هذه الأخيرة حاضرة في شكّل دقيق في ثنايا الاستدلال وقواعده الممكنة للاستنتاج والممانعة له، حيث انجرت عنها مشكلات منطقية

وفلسفية مثل: هل المنطق له تفسير مفهومي أم له تفسير ماصدقي؟ أي هل العقل يفكر تفكيراً مفهوماً أم ماصدقياً؟ بمعنى أدق هل التصور هو كيف أم هو كم؟

هذه الإشكالات أفرزت آراء متباينة بين المنطقيين الماصدقيين أمثال لايبنتز Leibniz وهاملتون Hamilton و أولر Euler ومعهم المناطقة الرياضيون مثل القول: "الإنسان فان" فهي تعني أن الإنسان هو أحد أفراد أو ماصدقات الفانيين أو أنه بلغة الرياضيات هو ينتهي إليهم، لكن بعض المناطقة اعترضوا على هذا التفسير، ورؤوا أن الماصدق يفترض المفهوم، فإذا قلنا: "الحيثان ثدييات"، يكون الفهم من هذه العبارة أن الحيثان تنتمي إلى صنف الثدييات و هو فهُمُ شاذ ، فإذا كان الحوت ينتمي إلى فئة الثدييات، لأنه يشارك في ماهية مشتركة ، يقول مارييتان Maritain: "إن النظر إلى التصور نظرة ماصدقية ليس معناه أننا نهمل مفهومه ولا أننا نعتبر هذا التصور مجرد جمع من الأفراد . إذ في ذلك قضاء عليه من حيث هو تصور" كما يضيف مارييتان: ليس التصور كلياً (= مفهوم عام ينطبق على ماصدقات) إلا لأنه يكشف لنا عن التكوين الضروري لإحدى الماهيات= المفاهيم"⁽²⁴⁾، هذه الفكرة ذهب إليها فلاسفة و علماء منطقيون كثيرون و منهم على الخصوص ج.س.مل ولاشوليهيه وهاملان وغوبلو، وفي سياق الفكرة نفسها التي تولي اهتماماً للمفهوم داخل التصور يقول رودي RODIER: "إن الماصدق الخالص لا يمثل شيئاً يمكن التفكير فيه أو حتى تخيله"⁽²⁵⁾، ويضيف لاشوليهيه: "لكي نُرتب موجوداً في صنف بدلاً من صنف آخر يجب أن يكون لدينا موجباً، و لا يمكن أن يكون الموجب إلا حالاً من أحوال الموجود يشترك فيها مع غيره من أفراد هذا الصنف، فقبل جعل زيد في عداد الناس يجب أن نكون قد عرفنا أنه يحمل صفة الإنسان"⁽²⁶⁾ أي يحمل أولاً صفة مفهومية= Compréhensibilité قبل الصفة الماصدقية= Extensivité.

ومن هذا الاعتبار حول ربط التصور بالمفهوم أو بالماصدق ، نطرح التساؤل الآتي:

هل المنطق الأرسطي، أي منطق التصور: هو منطق مفهومي أم ماصدقي؟

يستند المناطقة المحدثون الذين يعتبرون أن المنطق مفهومي إلى آراء أرسطو ويعتبرون في ذلك عودة إلى الأصول، وإن كان أرسطو في هذا متردداً بين المفهومية والماصدقية. يُعدُّ أرسطو مفهوماً من حيث المبدأ، لأن دراسة أرسطو للقياس تبين قيمة الحد الأوسط الذي هو علة الاستدلال، فالحد الأوسط هو ماهية= مفهوم قبل أن يكون فكرة أو حداً، كذلك إن نظرية الاستقراء عنده هي مفهومية باعتبارها فكرة كلية = أي تفيد التعميم في الاستقراء، أو التعميم في العلم أو ما يُعرف بالقوانين (لا علم إلا بالكليات= مفاهيم عامة)،

مثل الحكم والتعميم بنتائج علمية على الحيوان والنبات والإنسان وهي تصورات كلية (معاني أي جواهر ثواني عند أرسطو أو مُثُلٌ عُليا عند أفلاطون). لكن أرسطو لم يعتقد بإقامة منطوق مفهومي خالص مثل هاملان Hamelin ، بل إن مظاهر الماصدقية في النسق المنطقي الأرسطي تكمن في:

أ- أن أسماء الحدود (أكبر و أوسط و أصغر)، مُستمدَّة من نِسَبٍ ماصدقية.

ب- أن سُور أو صُورَ القضايا- (سور من جهة الكم: سواء كان الكلي أو الجزئي) -مُصاغ على شَكْلٍ ماصدقي، و منه صور الأحكام والقضايا الذي يُستعمل في التعبير في العمليات البرهانية الاستدلالية مثل الاستقراء والاستنتاج.

الهوامش:

- 1- كتاب التعريفات، الجرجاني، تحقق: محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار النفائس، بيروت، ط1، 2003، ص123.
- 2- جميل صليبا ، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ج1، ط1982، ص281.
- 3- Voir Eléments de logique classique, François CHENIQUE, BORDAS, Tome1 Paris, ISBN2-04—000349-5, P.56.
- 4- Ibid. P.56.
- 5- مدخل إلى علم المنطق، مهدي فضل الله، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، ط4، 1990، ص، ص10 و11.
- 6- Voir Eléments de logique classique, François CHENIQUE, op.cit. P.57.
- 7- راجع الصفحة الأخيرة من غلاف كتاب " Eléments de logique classique " ، لـ CHENIQUE حيث وضح أن الأنساق المنطقية و الرياضية و المعلوماتية المعاصرة- و التي ترجع انطلاقات نشأتها إلى بول=Boole ولايبز=Leibniz- أنها جميعا لم تستطع الاستغناء عن الأنساق المنطقية التقليدية.
- 8- جول تريكو ، المنطق الصوري ، مرجع سابق، ص61.
- 9- المرجع نفسه، ص61.
- 10- Eléments de logique cacique, François CHENIQUE, op.cit. p.58
- 11- Ibid. P.58 .
- 12- Ibid. P.59.
- 13- Voir Eléments de logique classique, François CHENIQUE, op.cit , P.59.pour faire différenciation entre critère de concept en logique et critère de concept en monde réel. Et voir aussi le dictionnaire philosophique.
- 14- (2*) راجع مادة الجوهر في كتاب المقولات عند أرسطو، تحقيق عبد الرحمان بدوي، دار القلم بيروت، ط1، 1980، ج1، ص36، حيث يُقسَم الجوهر إلى جواهر أول هم الأفراد العينيون مثل القول زيد أو هذا الفرس و إلى جواهر ثواني هي النوع و الجنس و هي مفاهيم عامة ليس لها مقابل عيني في الواقع لكنها تنطبق عليه.

- 15- (3*) راجع العلاقة بين المفهوم والمصدق، في كتاب مدخل إلى المنطق، مهدي فضل الله، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط4، 1990، ص64.
- 16- Voir Eléments de logique classique, François CHENIQUE, op.cit. p.59. (4*)
- 17- (13) مدخل إلى المنطق، مهدي فضل الله، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، ط4، 1990، ص63.
- 18- (14) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي، مرجع سابق، ص37.
- 19- (15) نيقولا ريشر ، المرجع نفسه، ص37.
- 20- (5*) الملوي أحمد بن عبد الفتاح الشافعي الأزهرى المولود والمتوفى بالقاهرة (1677، 1767)، له عدة كتابات منطقية منها "مشرحان لمن السلم".
- 21- (6*) أبو العرفان الصبان ، وُلد بالقاهرة و توفي بها سنة 1791، له مؤلفات لغوية و منطقية.
- 22- (16) سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ، مرجع سابق، ص45.
- 23- (17) نيقولا ريشر ، تطور المنطق العربي، مرجع سابق ، ص41.
- 24- (18) المرجع نفسه، ص41.
- 25- (19) سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة ، مرجع سابق ، ص123.
- 26- (7*) راجع مدخل إلى المنطق، مهدي فضل الله ، دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت، ط4، 1990 ، ص51، وفيها إشارة إلى بعض الأسماء ومنها التي معناها سالبا و هي في حقيقة الأمر موجبة مثل "اللامتناهي" التي ترفع أو تنفي التناهي لكن التناهي نفي أيضا للكمال والإطلاق وبهذه الحالة يكون لدينا نفيان أو نفي النفي، ونفي النفي معناه الإيجاب، و هنا معناه الكمال المطلق و "اللامحدود" الخ...
- 27- (20) سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، مرجع سابق، ص126.
- 28- (21) المرجع نفسه ، ص127.
- 29- (8*) راجع مدخل إلى المنطق، مهدي فضل الله، دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت، ط4 ، ص، ص51 و52 وفيهما إشارة لأنواع الأسماء ومنها الفرق بين الاسم المعدول والاسم العدمي هو أن الاسم المعدول تسبقه دائما أداة نفي، تنفي اتصافه بصفة ما، أما الاسم العدمي فيبدل على سلب صفة ما عن الموضوع من شأنه أن يتصف بها أو أن توجد فيه.
- 30- (22) سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة ، ، مرجع سابق ، ص128.
- 31- (23) نيقولا ريشر ، تطور المنطق العربي، مرجع سابق ، ص47.
- 32- (9*) راجع اللفظ الكلبي و اللفظ الجزئي في كتاب مدخل إلى المنطق، مهدي فضل الله ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط4 ، 1990 ، ص49.
- 33- (10*) راجع الكليات الخمس، والمقولات وهي مباحث منطقية عامة، تناولها أرسطو و شُرّاحه من العرب والغرب.
- 34- (24) جول تريكو، المنطق الصبور ، مرجع سابق ، ص99.
- 35- (25) المرجع نفسه، ص99.
- 36- (26) المرجع نفسه ، ص100.